APLC/MSP.12/2012/WP.7

9 October 2012
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثاني عشر
جنيف، ٣-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
طلبات التمديد وعملية تقديم طلبات التمديد بموجب المادة ٥

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية
موجز تنفيذي

مقدم من أنغولا

١- مشكلة الألغام الأرضية في أنغولا هي نتيجة لأربعين سنة من النزاع المسلح الذي بدأ عام ١٩٦١ واستمر حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ويعد التلوث بالألغام الأرضية نتيجة لاستخدام أكثر من ١٠ جيوش أو أجنحة مسلحة لحركات وطنية ودولية للألغام بصورة منهجية وأحياناً دون أية معايير في جميع أنحاء البلد.

٢- ويكتسي التلوث بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في البلد طابعاً معقداً. ولا يأتي هذا التعقيد من تعدد العوامل فحسب، وإنما أيضاً من كيفية زرع كل من المجموعات المسلحة والجيوش النظامية للألغام. وكانت المحافظات الأكثر تضرراً هي التي شهدت أحمى القتال وطيساً وأطوله مدة، ومنها موكسيكو، وكواندو كوبانغو، وبيي. ولذلك يوجد في هذه المحافظات أكبر عدد من حقول الألغام وهي متضررة جداً، وفقاً للدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية (الدراسة الاستقصائية). لكن جميع المحافظات متضررة من الألغام والذخيرة غير المنفجرة. وفي الفترة الممتدة بين ٢٠٠٣ و٢٠١١، تسببت الألغام في ٣٩٠ وفاة و٥٦٤ إصابة، بما يشمل اختصاصيي إزالة الألغام وغيرهم من موظفي إزالة الألغام العاملين والمدنيين.

الرجاء إعادة الاستعمال

٣- وبدأت أنغولا أنشطة إزالة الألغام تحت إشراف أفرقة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا عام ١٩٩١. لكن مع تجدد نشوب الحرب عام ١٩٩٢، تم التخلي عن هذا المسعى. واستؤنفت أنشطة إزالة الألغام عام ١٩٩٥ مع دخول منظمات غير حكومية دولية، ولا سيما المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية ومنظمة هالو ترست (Halo Trust) ومؤسسة سانتا باربارا ومنظمة "مناهضي الألغام" (MgM) وتواصلت بشكل متقطع. وقد واكب هذا المسعى بدايةً مكتب منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ولاحقاً المعهد الوطني السابق لإزالة الأجهزة المتفجرة، الذي كان وقتها بمثابة الهيئة الوطنية. واستؤنفت أعمال إزالة الألغام بطريقة أكثر منهجية ودواماً عام ٢٠٠٢ بعد توقيع اتفاق لوينا للسلام.

٤- وتعود العمليات الأولى لتحديد حقول الألغام إلى عام ١٩٩٥، عندما أجرت المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية دراسة استقصائية غير تقنية من المستوى الأول في معظم البلد في الفترة الممتدة بين ١٩٩٥ و١٩٩٧. وأظهرت النتائج الجزئية أن ٣٥ في المائة من الأراضي ملوثة. وقد عهد بالبيانات التي تمخضت عنها الدراسة الاستقصائية إلى المعهد الوطني لإزالة الأجهزة المتفجرة. ولم تكن الدراسة الاستقصائية قاطعة لأن الحرب نشبت من جديد عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨.

٥- وقد منع تجدد نشوب الحرب، كما ذُكر أعلاه، أنغولا من تكوين صورة واضحة عن التلوث بالألغام في البلد. وقد فاقم هذه المشكلة استخدام الألغام في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، السنوات الأخيرة للحرب، وهو ما يقضي على موثوقية أي دراسة استقصائية أجريت قبل عام ٢٠٠٢.

٦- ولذلك، لتكوين صورة حقيقية عن مستوى آثار تلوّث البلد، أجريت الدراسة الاستقصائية عن تأثير الألغام الأرضية. وأجرت الدراسة الاستقصائية ست منظمات منها منظمة هالو ترست والمنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية ومنظمة المعونة الإنسانية انترسوس والفريق الاستشاري المعني بالألغام ومؤسسة سانتا باربارا والمعهد الوطني لإزالة الألغام. ونسق الدراسة الاستقصائية مركز أعمال المسح وأشرفت عليها اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بإزالة الألغام والمساعدة الإنسانية (اللجنة المشتركة بين القطاعات)، وهي الهيئة الحكومية المنشأة عام ٢٠٠١ لتحل محل المعهد الوطني لإزالة الأجهزة المتفجرة. وحددت الدراسة الاستقصائية ١٩٨٨ مجتمعاً محلياً متضرراً من مجموع ٣ ٢٩٣ منطقة مشتبه في تلوثها. وقدرت الدراسة الاستقصائية أن ٨ في المائة من أصل ٥٠٤ ٢٣ مجتمعات محلية في أنغولا متضررة من الألغام الأرضية.

٧- وقدمت الدراسة الاستقصائية لمحة عامة عن مشكلة التلوث بالألغام في أنغولا. بيد أن بعض المناطق ظلت خارج الدراسة الاستقصائية، ومنها مثلاً محافظتا مالانجي ولوندا نورتي. ولم تشمل الدراسة الاستقصائية ١٩ مجتمعاً محلياً بسبب تعذر الوصول إليها. وفي المناطق التي لم تشملها الدراسة الاستقصائية بسبب تعذر وصولها، يلزم أيضاً اعتبار أن بروتوكولات الدراسة الاستقصائية لم تشمل مناطق خارج النطاق الجغرافي للمجتمعات المحلية، من مثل الطرق وغيرها من البنيات الأساسية والنقاط الهامة لإعادة البناء والتنمية الوطنيتين للبلد.

٨- وثمة مشكلة أخرى عنَّت بعد إجراء الدراسة الاستقصائية متصلة بالحجم المبالغ فيه لمضلعات المسح. ولا تزال هذه المشكلة تثير قلقاً دائماً في الوقت حاضر للمتعهدين وكذا للهيئة الوطنية لإجراءات مكافحة الألغام. وقد أصبحت الدراسة الاستقصائية خط أساس لإجراءات مكافحة الألغام في أنغولا، ومن ثم فهي أداة للتخطيط وتحديد الأولويات.

٩- وفي عام ٢٠٠٦، وافق مجلس الوزراء على خطة استراتيجية خماسية تقوم على الدراسة الاستقصائية، تضمنت من بين ما تضمنته من أهداف القضاء على جميع المناطق العالية التأثير، وتقليص المناطق المتوسطة التأثير إلى النصف، وتعليم جميع المناطق المنخفضة التأثير. واستناداً إلى الدراسة الاستقصائية أيضاً، تطور التثقيف في مجال مخاطر الألغام من التوعية التقليدية إلى عملية شاملة للجميع أعطت المجتمعات المحلية دوراً أكثر فاعلية في إيجاد الحلول لمشكلة الألغام الأرضية داخلها.

١٠- ومنذ توقيع اتفاق لوينا للسلام، نفذت العديد من أنشطة إزالة الألغام. وقد اختبرت مختلف قدرات وتقنيات إزالة الألغام، بما فيها التقنيات اليدوية والآلية والتي تعتمد على الكلاب، منفردة ومجتمعة، واستخدمت بنتائج مشجعة. وفي السنوات الأخيرة، جرت عدة حوارات ودراسات متواصلة بشأن تطبيق التقنيات من أجل إبراء الأراضي. ولهذه الغاية، ذهب فريق خبراء إلى موزامبيق عام ٢٠٠٩ وإلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١٠ لمواصلة مناقشة الموضوع مع التقنيين والخبراء في هذه المسائل.

١١- ونظراً للتعقيدات التنظيمية لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام وضرورة التصدي للتحديات العديدة التي ينطوي عليها هذا النشاط، حلت حكومة جمهورية أنغولا المعهد الوطني لإزالة الأجهزة المتفجرة عام ٢٠٠١ وأنشأت مكانه اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بإزالة الألغام والمساعدة الإنسانية، وهي هيئة متعددة القطاعات تتشكل من وزارات الدفاع، والخارجية، والصحة، والتعليم، والزراعة، والرعاية الاجتماعية، والداخلية، والتخطيط، والنقل، والأشغال العمومية، وإدارة الأقاليم، ومنسوبي القوات المسلحة الأنغولية. وقد نسقت اللجنة المشتركة بين القطاعات منذ ذلك الحين وأشرفت على كامل برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي يشمل جوانب من مثل مساعدة ضحايا الألغام والدعوة. كما قدمت اللجنة المشتركة بين القطاعات مجموعة من السياسات والقواعد والمعايير لتيسير إدارة برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أنغولا وتواظب على البحث عن أفضل الممارسات والآليات لتعزيز عمليات التخطيط وترتيب الأولويات والتنسيق الفعال للمتعهدين وعملياتهم.

١٢- وفي عام ٢٠٠٥، أنشأت الحكومة اللجنة التنفيذية لإزالة الألغام التي تتألف من المعهد الوطني لإزالة الألغام، وألوية إزالة الألغام بالقوات المسلحة الأنغولية، وشرطة حرس الحدود الأنغولية، والإدارة العسكرية التابعة للرئاسة. وتشرف على تنسيق أعمال اللجنة التنفيذية لإزالة الألغام وزارة الرعاية الاجتماعية. وتقوم هذه اللجنة من بين ما تقوم به من وظائف بتنسيق أنشطة المتعهدين الحكوميين وتعطي زخماً جديداً للمشاريع الهادفة إلى إعادة البناء والتنمية الوطنيتين.

١٣- وقد حقق برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أنغولا نتائج مشجعة جداً. فمنذ عام ١٩٩٥ حتى الوقت الحاضر، تحقق بفضل تركيبة من العوامل والجهات الفاعلة، تشمل اللجنة المشتركة بين القطاعات، الكثير في جميع أنحاء البلد حيث تخفف الضغط الناجم عن الألغام بعد الحرب.

١٤- وقد مكنت إزالة الألغام من إعادة تأهيل قدر كبير من البنية التحتية الاجتماعية وخفض الوفيات بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة. وقام المتعهدون العاملون في الميدان الإنساني - الشبكة النرويجية للسلام، ومنظمة هالو ترست، وهيئة المعونة الكنيسية الدانمركية، والفريق الاستشاري المعني بالألغام، ووزارة الجيولوجيا والمعادن، ومؤسسة سانتا باربارا، ومنظمة المعونة الإنسانية انترسوس، ورابطة أخصائيي مكافحة الألغام (APACOMINAS)، والمعهد الوطني لإزالة الألغام، واللجنة التنفيذية لإزالة الألغام (بعد عام ٢٠٠٥) والشركات التجارية لإزالة الألغام - بتطهير ١٨٢ ٧٠٧ ٤٩١ ٤ متراً مربعاً منذ عام ١٩٩٦. وأتاح عملها عودة المشردين داخلياً واللاجئين الأنغوليين من البلدان المجاورة. وحققت هذه العمليات فوائد كبيرة للسكان والمجتمعات المحلية في الرعي الزراعي.

١٥- وطهرت اللجنة التنفيذية لإزالة الألغام تحديداً ٦٢٣ ٠٥١ ٩٢٤ ١ متراً مربعاً، تشمل الطرق وخطوط السكة الحديدية وخطوط الألياف البصرية والجسور في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٥ و٢٠١١، وهو ما أدى إلى تهيئة الظروف لتنفيذ مشاريع اجتماعية كبناء المدارس والمستشفيات والسدود والمدن وما إليها في جميع أنحاء البلد.

١٦- وقد طور جميع المتعهدين، وإن كان ذلك بطرق مختلفة، شكلاً من أنشطة التثقيف المتعلقة بمخاطر الألغام من أجل إبقاء المدنيين وممتلكاتهم خارج حقول الألغام أو ما يشتبه في أنها حقول ألغام.

١٧- ومنذ عام ١٩٩٥، قام جميع المتعهدين بعمليات الإزالة في أنغولا استناداً إلى معايير من نوع ما. ويُعتمَد المتعهدون من اللجنة المشتركة بين القطاعات ويسترشدون أساساً بمعاييرهم الخاصة والمعايير الوطنية و/أو توجههم اللجنة المشتركة بين القطاعات. وتتم عملية وضع المعايير بتشاور مع الشركاء والخبراء استناداً إلى المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام. وللجنة المشتركة بين القطاعات ٨ أفرقة للمراقبة وإدارة الجودة موزعة في تسع مناطق (بيي، وبينغو، وبينغويلا، وهوامبو، وهويلا، ولواندا، ومالانجي، وموكسيكو، وكواندو) في جميع أنحاء البلد.

١٨- وتقر الحكومة الأنغولية بالإنجازات في مجال إزالة الألغام. بيد أن أنغولا تدرك حجم المشكلة وتحديات العمل الذي لم يُنجز بعد. فحجم البلد وطبيعة مشكلة الألغام الأرضية يجعلان من أنغولا أحد البلدان التي لها برنامج للإجراءات المتعلقة بالألغام يتطلب اهتماماً خاصاً. ولأنغولا أيضاً مناطق شاسعة في إقليمها تحتوي ألغاماً أو يشتبه في احتوائها لها. وقد انخفض عدد الحوادث من ١٠٨ عام ٢٠٠٣ إلى ٣٣ عام ٢٠١١. بيد أن الخطر لا يزال قائماً.

ووفقاً لبيانات من قاعدة بيانات اللجنة المشتركة بين القطاعات، هناك ١٥ منطقة عالية التأثير و١٠٠ ١ منطقة متوسطة التأثير و٢٧٧ ١ منطقة منخفضة التأثير. وهناك مشاريع وطنية لإعادة البناء لا يمكن تنفيذها حتى إتمام إزالة الألغام. وسيكون لبعض هذه المشاريع أثر مباشر على حياة الأنغوليين وستحسن الظروف الاجتماعية لآلاف المواطنين والمجتمعات المحلية.

١٩- وقد أنجز الكثير، مع التسليم بتعذر إبراز ذلك الجزء من العمل بشكل ملائم في قاعدة البيانات. ويعد إبراز الجهود العملياتية المبذولة في قاعدة البيانات الوطنية أحد أسباب تقديم أنغولا لطلب التمديد هذا. ويجب القول إن إزالة الألغام في أنغولا توجد في جدول الأعمال السياسي وهي أولوية من أولويات الدولة.

٢٠- وتعد الدولة الأنغولية حالياً أكبر مانح لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام. واستثمرت أنغولا في السنوات الأخيرة ما تصل قيمته الإجمالية إلى حوالي ٣١٥ مليون دولار. ومن الواضح أن المساعدات والدعم الدوليين للإجراءات المتعلقة بالألغام أساسيان من أجل تجاوز باقي التحديات بسرعة أكبر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الكاملة للبلد. وفي الوقت نفسه، تسعى أنغولا بجد إلى الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية.

٢١- وقد استفادت أنغولا منذ عام ١٩٩٤ من مساهمات كبيرة من المانحين الدوليين لبرنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد خصصت معظم الموارد لإزالة الألغام، بما في ذلك المراقبة وإدارة الجودة والمسح التقني وغير التقني. بيد أن اللجنة المشتركة بين القطاعات استثمرت بدورها استثمارات كبيرة في التثقيف في مجال مخاطر الألغام، ومساعدة ضحايا الألغام، وتنسيق البرامج، والدعوة، وما إليها. وعندما تناقصت المنح الخارجية، أخذت الدولة الأنغولية زمام المبادرة في تمويل برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام. لكن تعترف أنغولا بأن مساهمة الشركاء الدوليين تبقى أساسية في هذه المرحلة بالنظر إلى حجم التحدي الذي لا يزال قائماً وطبيعته. فأنغولا قد تكون خرجت من سنوات طويلة من الحرب لكنها لا تزال تواجه تحديات إعادة البناء والتنمية، ولذلك فإنها غير قادرة بعد على التصدي لتحدي تطهير البلد من الألغام الأرضية دون تعاون مع المجتمع الدولي.

٢٢- وتطلب أنغولا تمديد الأجل المحدد لها لإتاحة وقت كاف للامتثال لأحكام المادة ٥ من اتفاقية أوتاوا. ولا يقصد من هذا الطلب إلا حل بعض المشاكل الداخلية، ولا سيما حل التضاربات في قاعدة البيانات وكذلك لتمكين أنغولا من تحصيل فهم أعمق للوضع الراهن للتلوث في البلد. وقد حالت بعض العوامل دون إبراز نتائج العمليات بصورة ملائمة في قاعدة البيانات. ولذلك، فإن الوضع الحقيقي للتلوث الراهن في البلد ليس واضحاً وضوحاً كافياً. وستخدم فترة السنوات الخمس التي طلبتها لتنفيذ مجموعة من الأنشطة المصممة لتحديث قاعدة بيانات اللجنة المشتركة بين القطاعات بحيث تعكس الوضع الراهن على الأرض.

٢٣- وبعد خمس سنوات وإنجاز الأنشطة المطلوبة، ستقدم أنغولا طلباً أكثر تناسباً مع الوضع الذي تحدده. لكن من الهام الإشارة إلى أنه بالنظر إلى حجم تلوّث البلد وطبيعته، سيتطلب إنهاء المشكلة وقتاً إضافياً يتجاوز الأجل المحدد المطلوب. ويؤمل أن يساهم اعتماد تقنيات إبراء الأراضي مجتمعة مع التقنيات والمنهجيات الجديدة لإزالة الألغام في تسريع حل مشكلة الألغام الأرضية في البلد.

٢٤- وقد ساهم برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أنغولا مساهمة كبيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. ومنذ عام ١٩٩٥، أنقذت العديد من الأرواح بفضل برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام. وسمحت إزالة الألغام بعودة المشردين داخلياً واللاجئين في المراحل الأخيرة للحرب، وسمحت للحكومة وشركائها بإعادة بناء البنية التحتية الأساسية لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين والدولة في وقت قياسي. وبالفعل، لم يصبح بالإمكان ممارسة الزراعة واستكشاف المعادن إلا بفضل برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٢٥- ولاستخدام الفترة الزمنية المطلوبة استخداماً عقلانياً، خمس سنوات، باشرت أنغولا سلفاً بعض الأنشطة ويجري الإعداد للمزيد. فعلى سبيل المثال، ستتيح الدراسة الاستقصائية غير التقنية لأنغولا أن تحدد خط أساس جديد من أجل التحديات المستقبلية في البلد. وسيقدم خط الأساس هذا معلومات من قاعدة البيانات الناتجة من الدراسة الاستقصائية، ولكن ستكمله مكونات أخرى غير واردة في بروتوكولات الدراسة الاستقصائية، من مثل إدراج الطرق والجسور والبنية التحتية الداعمة للعملية الوطنية لإعادة البناء. وإضافة إلى ذلك، ستنجز مهام أخرى من مثل تحديث قاعدة البيانات وإزالة التضاربات داخل قواعد بيانات المتعهدين.

٢٦- وستستخدم هذه الفترة بدورها لحل بعض القضايا الإدارية المتصلة بالتنسيق والتخطيط وترتيب الأولويات بين اللجنة التنفيذية لإزالة الألغام واللجنة المشتركة بين القطاعات. وسيستخدم الاستثمار لتوفير معدات أفضل لأفرقة إزالة الألغام التابعة للمعهد الوطني لإزالة الألغام، وشرطة حرس الحدود، والقوات المسلحة الأنغولية، والإدارة العسكرية التابعة للرئاسة، وكذلك لتعزيز تقنيات وإجراءات إزالة الألغام لأغراض إنسانية، وكذلك عمليات الإبلاغ التي أعدت على شاكلة نموذج نظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام.

٢٧- وبالفعل، فقد انطلقت الدراسة الاستقصائية غير التقنية. وقد مسحت أولى المجالس البلدية في مالانجي عام ٢٠١١. وترد في المرفق خطة عمل عامة. وستجري الدراسة الاستقصائية منظمات غير حكومية من بينها المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، ومنظمة هالو ترست، وهيئة المعونة الكنيسية الدانمركية، والفريق الاستشاري المعني بالألغام، ووزارة الجيولوجيا والمعادن، ورابطة أخصائيي مكافحة الألغام، ومنظمة (ODAH)، ونادي شباب هويلا وغيرها مما ذكر سابقاً. (؟). ويتوقع أن ينتهي البحث بنهاية عام ٢٠١٣، وسيجري تحديث قاعدة البيانات من أجل إعداد طلب تمديد بموجب المادة ٥ في صيغته النهائية خلال عام ٢٠١٥.

٢٨- ويؤمل الانتهاء من استخلاص نتائج الدراسة الاستقصائية ومن مشروع إعداد الخرائط وما يليه من تحديث لقاعدة البيانات قبل تقديم الطلب المقبل. لكن لا ينبغي فهم هذا الطلب على أنه المسعى الأول والوحيد للدولة الأنغولية من أجل التحديد الدقيق لحجم ما تبقى من مشكلة الألغام في أنغولا. وقد بذلت أنغولا جهوداً دؤوبة للحفاظ على تحديث البيانات المتعلقة بالتلوث بالألغام على مر السنين.

٢٩- وتعد أنشطة إزالة الألغام المدرجة في خطة العمل نتيجة المهام المتواصلة أو تعكس أولويات الحكومة أو المجتمعات المحلية. ولن تعلق أعمال إزالة الألغام خلال السنوات الخمس التي تطلبها أنغولا على سبيل التمديد. وستطلع أنغولا الدول الأطراف باستمرار على التطورات الفعلية وعلى أية تعديلات لخطط العمل.

٣٠- ويقدر أن ما مجموعه ٢٤٦,٦٨ ١٧٧ ٧٩٣ متراً مربعاً ملوثة بالألغام ولا يزال العدد الدقيق مجهولاً. وهذا الافتقار للمعرفة هو السبب الأساسي لطلب التمديد (؟) وتتوقع أنغولا أن تعرف النسبة المئوية المضبوطة للتلوث في البلد وتحديد ما لا يزال يتطلب الاهتمام، حالياً وأثناء الفترة المطلوبة والممنوحة على حد سواء. ويتوقع أن يوفر البحث غير التقني ومشروع إعداد الخرائط إسقاطاً أفضل لما تبقى من تحد. ولذلك لا يشمل هذا الطلب الإسقاطات النهائية من حيث الوقت والموارد لإنهاء المشكلة.

٣١- ولذلك، تطلب أنغولا تمديداً لفترة ٥ سنوات تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وتنتهي في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وتوافق أنغولا على أن تنفذ، خلال هذه الفترة، مجموعة من الأنشطة الإدارية والعملياتية من أجل تحديد واضح للنتائج المحققة في السنوات الأخيرة وتحديد حجم التحدي المتبقي. وسيتم هذا التوضيح من خلال ما يلي: (أ) مسح غير تقني في جميع أنحاء البلاد سيقلص مناطق المضلعات المبالغ في تقديرها في الدراسة الاستقصائية وسيسعى أيضاً إلى العثور على المناطق التي لم تحددها الأبحاث السابقة من قبل، بما فيها الدراسة الاستقصائية؛ (ب) مشروع لإعداد الخرائط يرمي إلى وضع صورة جغرافية للمناطق الملغومة وإزالة الألغام كعنصر مكمل للبحوث غير التقنية؛ (ج) تطوير أنشطة التدريب، والتخطيط والدعوة الرامية إلى تصحيح التضاربات القائمة بين قاعدة بيانات اللجنة المشتركة بين القطاعات والمتعهدين، بما في ذلك اللجنة التنفيذية لإزالة الألغام، و/أو التلوث مع الوضع الفعلي على الأرض؛ (د) مواصلة أنشطة التطهير الجارية في جميع أنحاء البلاد وتعزيز فهم مفاهيم وتقنيات وآليات إبراء الأراضي ومراقبة الجودة وإدارة الجودة.